

أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع على التجارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

The effect of contracting and method of payments in foreign trade in Kingdom of Saudi Arabia:

الباحث: د. شهاب الدين محمد أحمد عبد الله – أستاذ المحاسبة والتمويل. Email: shihabeldeen90@gmail.com

١/ جامعة بيشة – مدينة بيشة – المملكة العربية السعودية

٢/ جامعة النيل الأزرق – مدينة الدمازين – السودان

٣/ جامعة البطانة – مدينة رفاعة – السودان

المستخلص:

ومن هنا نبعت أهمية التجارة الخارجية في إيجاد التوازن بين العرض والطلب من خلال توفير متطلبات التنمية والاستثمار، وتعتبر أهم عناصر العلاقات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات الدولية. وتكمن مشكلة البحث في تدني صادرات المملكة العربية السعودية خاصة منتجات السلع والخدمات وتغير أسعار البترول وارتفاع في الواردات من الدول المختلفة مما سبب عجزاً في الميزان التجاري الذي أدى الى وجود خلل في المؤشرات المالية والكلية للاقتصاد السعودي بالعام ٢٠١٨م. وهدفت الدراسة الى تنشيط العلاقات الاقتصادية من خلال أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع في التجارة الخارجية وكذلك تشجيع الصادرات وإعادة التصدير للواردات والعمل على خفض الواردات من أجل الاستفادة من فائض الميزان التجاري للمدفوعات لزيادة عمليات الانتاج وكذلك التحقق من أهداف التنمية للتجارة الخارجية من دراسة المشكلات الاقتصادية للدولة. وتمثلت الفرضيات في، أثر المعرفة والفهم الصحيح لأنواع العقود التجارية بالنسبة للمتعاقد يؤدي إلى تقليل الخسائر في التجارة الخارجية، تؤثر الأخطاء التعاقدية الناتجة من العميل المورد في إصدار خطابات الضمان المصرفية للتجارة الخارجية إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تؤثر على الميزان التجاري. وتم إتباع مناهج بحث مختلفة هي المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، ومن أهم النتائج، إن أفضل وسائل الدفع الخارجي للعقود التجارية هو الاعتماد المستندي. ومن أهم التوصيات، أن تنهيا المؤسسات السعودية للاستفادة القصوى من تطوير نظم وأنواع الاعتمادات المستندية ووسائل الدفع الأخرى (التي تمثل عقود دولية) في التجارة الخارجية، ضرورة الاهتمام من المصارف بعدم إصدار خطابات الضمان المصرفية التي تمثل عقود لسداد الالتزامات المالية للتجارة الخارجية إلا بعد التأكد من المركز المالي للعميل والبيانات الصحيحة المطلوبة في الخطاب.

الكلمات المفتاحية: العقود التجارية الدولية – وسائل الدفع – الاعتمادات المستندية – التجارة الخارجية- المملكة العربية السعودية.

Abstract:

This research aimed to study the effect of contracting and method of payments in foreign trade in Kingdom of Saudi Arabia, and this be importance for found formula to benefit from surplus and deficit in payments trade balance, this is support for economic and politic country decision making. Also, let capital grow up, products and competitions capacity among countries. The benefit comes from products specialization in (KSA) country, also in economic relationships importance element more effect to international relationships developed. The research problem can be in exports decrease exactly in products and services and low price of petroleum resources, imports increase from others countries; this is make deficit in trade balance. Thus, explain the bad finance and macroeconomic indicators in Saudi Arabia in 2018. In addition, decrease in whole products, unemployment's rate, not optimal used the finance and decreases resources. The objectives study to make the economic relationship grow up through foreign trade problems analysis, increase export and re- export to import and decrease the import, benefit from balance of payments surplus to make the production operations increase, aimed to foreign trade development goals and study country economic problems. The hypotheses, the correct understating and acknowledge of trade contracts for contractor effect the foreign trade, the easy to issue the guarantees and the finance sectors effect in trade balance and economic performance in country. The main findings are, the trade contracts before sign effectiveness by the decrease of local currency, the perfect or suitable methods of payments in foreign trade for contract are documentary letter of credit and cash against documents. The main recommendations are, the Saudi Arabia Banks and corporations must be training their staff to correct practice and knowledge for deferent foreign trade contracts, the banks must be important for sure, not edit issuing the quarantines in foreign trade, except good costumer balance sheet and no mistake in conditions.

The Keywords: International foreign contracting- Method of payments- Documentary letters of credits- foreign trade- KSA.

1/ المقدمة:

لقد نمت التجارة الخارجية مع نمو الحضارة الإنسانية وكان الإنسان على مر التاريخ دائب السعي في أن يستكمل أسباب رفاهه ومنفعته، برغم العقبات والمشاكل للتجارة الخارجية التي كانت تعترض نقل السلع والخدمات من مكان لآخر لذا عرف العالم التجارة الخارجية منذ أقدم العصور، ويعتبر قطاع التجارة عموماً جزءاً مهماً جداً من هيكل الاقتصاد القومي إلا أنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية المتمثلة في التبادل التجاري بين الدول. أما التجارة الخارجية فهي تعتبر أهم عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية وأوسعها نطاقاً وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات لما تتضمنه من تدفقات ضخمة من السلع والخدمات ورؤوس الأموال على النطاق الدولي، كما يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية لعوامل تتعلق بواقع التبعية التي تعاني منها من كل جهة وقدره قطاع التجارة على المساهمة في تغيير هذا الواقع في إطار عملية التنمية. إلا أن دور التجارة الخارجية بالعلاقات مع التنمية الاقتصادية يخضع لجوهر السياسة الاقتصادية للدولة التي ترتبط بطبيعة التركيب الطبقي للسلطة السياسية فيها وطبيعة ارتباطها بمصالح الاقتصاد العالمي. ونظراً لعدم قدرة القطاعات المحلية على مواجهة متطلبات قطاع التجارة المتطورة من المشكلات المتعلقة بها، برزت أهمية التجارة الخارجية في دورها الآن لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن وبين الطلب الشديد المرنة من خلال التأكيد على توفير متطلبات التنمية والاستثمار اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي. والدراسة والتحليل للبيانات من خلال تجربة السعودية في تنمية عمليات التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٨م، التي تتخذ بعض الملاحظات العامة للتنمية ومراحل تنمية التجارة الخارجية وقيم السلعة للصادر والوارد وحجم التجارة ودراسة أثر العقود التجارية ووسائل الدفع على التجارة الخارجية وتحليلها من خلال إدارة التجارة الخارجية والمنشآت السعودية ومؤسسة النقد السعودي والوصول لنتائج البحث والاهتمام بالتوصيات.

2/ أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتبع أهمية البحث والدراسة على الآتي:

- 1- أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع في حل مشاكل التجارة الخارجية في إيجاد التوازن بين العرض والطلب من خلال توفير متطلبات التنمية والاستثمار.
- 2- نجد أهمية البحث في مساهمة عمليات التجارة الخارجية في زيادة رأس المال والقدرة على الإنتاج للسلع والخدمات والتنافس لكل الدول المشاركة في التبادل الدولي.
- 3- تصبح أهمية البحث متزايدة لأن التجارة الخارجية تعود بالفائدة على كل الدول المشاركة في التبادل الدولي من إيجاد ميزات تفضيلية في التخصص للإنتاج.
- 5- أهمية التجارة الخارجية لأنها تعتبر أهم عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية وأوسعها نطاقاً وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات الدولية.

3/ مشكلة البحث:

أن الدراسة اهتمت بمشاكل التجارة الخارجية السعودية لأنها تقوم بين أفراد و وحدات اقتصادية متباينة في الموارد الطبيعية والبشرية، التي تؤدي الى ضعف في إنتاج السلع والخدمات، وفي إجلال عوامل الإنتاج للانتقل من نشاط اقتصادي الى آخر حسب العائد لتأثرها بمشاكل كالشحن والنقل والتأمين. وبسبب النظم النقدية والمصرفية لتمويل التجارة الخارجية، وبتبادل العملات المختلفة للدول. وكذلك اختلاف وفهم وسائل وطرق الدفع المتبعة. وبفهم وتطبيق العقود التجارية الدولية، وضعف البنيات التحتية، الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة الصادر وفي جودة المنتج أو الخدمة، وفي قيمة وحجم الصادرات، التي تمثل المنتجات الغير بترولية كمواد خام أولية مقابل الواردات الصناعية من الخارج. مما يؤدي الى عجز في الميزان التجاري للدولة، وبعدم وجود مساعدات من الدولة لتشجيع الصادرات وجعلها منافسة خارجياً. وكذلك في الحصص والتراخيص الممنوحة للاستيراد مما يؤدي الى الإغراق السلعي وتدهور الصادرات والاقتصاد للدولة.

4/ أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- أ) أن التجارة الخارجية تعتبر أهم عنصر في تنشيط العلاقات الاقتصادية بين الدول.
- ب) يهدف البحث إلى التحقق من أهداف التنمية للتجارة الخارجية ويختص بدراسة أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع لحل المشكلات الاقتصادية في الدولة.
- ج) يهدف البحث إلى دراسة تشجيع الصادرات الغير بترولية، وإعادة التصدير للواردات والعمل على خفض الواردات من أجل الاستفادة من فائض الميزان للمدفوعات في الدولة لزيادة عمليات الإنتاج.

5/ فرضيات البحث:

- 1/ أثر المعرفة والفهم الصحيح لأنواع العقود التجارية بالنسبة للمتعاقد يؤدي إلى تقليل الخسائر في التجارة الخارجية.
- 2/ تؤثر الأخطاء التعاقدية الناتجة من العميل المورد في إصدار خطابات الضمان المصرفية للتجارة الخارجية إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تؤثر على الميزان التجاري.

6/ منهجية البحث: يتبع البحث المنهج الوصفي والتاريخي، والمنهج التحليلي والتطبيقي.

7/ حدود الدراسة الزمانية والمكانية للبحث:

- 1-الدراسة الزمانية: ٢٠١٨ م. 2-الدراسة المكانية: إدارة التجارة الخارجية، والمصارف والمنشآت السعودية، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى للباحث: حسين عمر عثمان (حسين عثمان، ٢٠٠٥م).

* أثر الاداء الإداري على الصادرات السودانية *

تهدف الدراسة على الغاء الضوء على اداء المصدرين بمعرفة ومدى تأثير الجوانب الادارية في اداء الصادرات السودانية، وتقويم الاداء التسويقي للشركات السودانية والوقوف على مدى نجاح المصدر السوداني. وتكمن المشكلة في الجوانب الادارية على مستوى الشركات وذلك بتقييم اداء الشركات لمعرفة المتغيرات الادارية وأثرها في كفاءة الصادرات السودانية للدول العربية، والفرضيات هي لا توجد اسس علمية للتعامل مع الاسواق الخارجية لدى القابلية من ادارات الشركات العاملة في مجال الصادر في السودان، توجهات الادارة نحو الصادر تؤثر على اداء الصادر. ومن النتائج ان المتغيرات الادارية مهمة لأداء الصادر وكل ما كانت الادارة متخصصة كانت أكثر التزاماً نحو العمل في مجال التصدير. ومن التوصيات تبنى مواقف واتجاهات جيدة نحو التصدير لتحسين اداء الصادرات السودانية.

الدراسة الثانية للباحث: الطاهر عبد الله أحمد نور الدين (الطاهر نورالدين، ٢٠٠٦م).

* العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية دراسة حالة السودان (١٩٨٢ م - ٢٠٠٥م) *

تهدف الدراسة الى التعامل مع ظاهرة العولمة واتباع استراتيجية طويلة المدى والعمل من اجل التطور والقدرة على الانتاج والتصدير. وتكمن المشكلة أن العولمة باعتبارها دافعاً للدخول فيها وحتماً لكي يكون السودان في مستوى التنافس المطلوب لابد ان يكون على مستوى يعتبر مناسب، وتواجه السودان تحديات متعددة لاستيعاب التكنولوجيا، وان المشكلة تكمن في مدى مقدرة السودان على التعايش مع ظاهرة العولمة. ومن الفرضيات، السودان يعمل ولكن ببطء لمواجهة متطلبات العولمة والانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي والتوسع في امتلاك راس المال. بنتائج أن إجمالي الموارد الذاتية لمؤسسات التعليم العالي لم يتعدى نسبة 3% من الميزانية مما جعلها تعتمد على ما تقدمه الدولة من دعم لها. ومن توصيات العمل على زيادة استيراد التكنولوجيا الحديثة من اجل انتاج السلع والخدمات المتجانسة.

الإطار النظري العام للدراسة:

العقود التجارية الدولية: استقلالية ومصادر القانون التجاري:

أولاً: استقلالية القانون التجاري:

وإذا ما كان القانون المدني هو أساس فروع القانون الخاص وهو حجر الزاوية في فروع القانون الخاص غير أن الحاجة دعت إلى ظهور فروع أخرى تفرعت عنه لتحكم علاقات أو موضوعات معينة ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد خاصة بها مثال ذلك القانون التجاري والقانون البحري. وإن القانون التجاري هو مجموعه القواعد التي تحكم العلاقات التجارية بين جميع الأطراف أي العلاقات بين التجار بوصفهم تجاراً أو العلاقات المتعلقة بالأعمال التجارية.

ثانياً: مصادر القانون التجاري (إبراهيم سيد أحمد، ٢٠٠٥م):

ولقد نص المشرع في المادة الأولى من القانون المدني على أنه " تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو فحواها. فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيق حكم القاضي بمقتضى العرف، وإذا لم يجد مبادئ الشريعة الإسلامية، وإذا لم توجد بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة. وإن التشريع يصدر عن سلطه عامه مختصة في الدولة أو المجتمع والتشريع يتدرج إلى ثلاثة مراتب أعلاه التشريع الاساسى وهو الدستور ويليهما التشريع العادي وأدناها التشريع الفرعي.

تعريف العقود التجارية (مصطفى كمال، ٢٠٠١م):

زادت أهمية التجارة الدولية، وتعقدت مشاكلها، بحيث أصبح الاهتمام بمحاولة البحث عن حلول لمشاكلها القانونية يشغل بال الباحثين والمشرعين في مختلف الدول سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. وأصبح المجتمع التجاري الدولي، تؤيده منظمات دولية وهيئات تجارية، يسعى إلى خلق قواعد موحدة تحكم النشاط التجاري الدولي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يسود في دولة من الدول، ودون إعتبار لطبيعة النظام القانوني الذي تتبعه هذه الدول، فهي قواعد تتبع من العرف التجاري الدولي دون إعتبار للتقسيم السائد في دول العالم إلى دول أشتراكية ودول رأسمالية ودول تطبق نظام القانون المشترك (قانون العموم) أو دول تطبق القانون المدني المشتق من القانون الروماني. على أن الحقيقة السابقة لا تصل بنا إلى حد القول إن قانون التجارة الدولية في مختلف الدول يعتبر موحداً، بل الأدق أن نقول إنه يعتبر متشابهاً. وإذا كانت طبيعة التجارة الدولية هي التي أدت إلى تشابه النظم القانونية التي تحكمها في مختلف دول العالم، فإن هذا لا يغير من أن تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية في كل دولة منوط بقبول السلطات المختصة لها. ولا نجد لقانون التجارة الدولية تعريفاً، خيراً من تعريف الأمانة العامة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عند البحث في إنشاء لجنة لتوحيد أحكام قانون التجارة الدولية سنة ١٩٦٥ فهذا القانون هو " مجموعة القواعد التي تسري على العلاقات التجارية المتعلقة بالقانون الخاص والتي تجرى بين دولتين أو أكثر ويشتمل قانون التجارة الدولية على مجموعة الاتفاقيات الدولية والعقود النموذجية والشروط العامة المبرمة في مجال معين بالإضافة إلى العرف التجاري الدولي السائد في علاقة تجارية معينة" (محمود الشراوي، ١٩٩٢م).

العقود التجارية:

اصطلاح العقود التجارية " يفتقر إلى الدقة والتحديد لأنه لا توجد عقود بالمعنى المفهوم ولكن العقود التي ينظمها قانون الموجبات قد تكون عقوداً تجارية إذا إندرجت في عداد الأعمال التجارية. وتعد أعمالاً تجارية بطبيعتها ولو وقعت منفردة كما هو الشأن في الشراء لأجل البيع، وتكتسب الصفة التجارية كالنقل والوكالة بالعمولة والسمسرة وبطريقة التبعية لصدورها من تاجر لحاجات تجارية وربما يكون العقد عملاً مختلطاً مدنياً أو تجارياً بالنسبة إلى أحد طرفية، وتحديد الصفة التجارية للعقد يكون وفقاً لنظرية الأعمال التجارية. القانون التجاري: القانون التجاري هو مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على الأعمال التجارية وتنظم حرفه التجارة. وهو ينظم علاقات معينه فقط تنشأ نتيجة القيام بأعمال معينة هي الأعمال التجارية وتنظم طائفه التجار. وهو فرعاً من فروع القانون الخاص شأنه في ذلك شأن القانون المدني، إلى جوار الفروع الأخرى كقانون العمل، قانون الأسرة والطفل.

تعريف القانون:

يقصد بلفظ القانون مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والتي تكفل السلطة العامة إحترامها بجزء يقع على المخالف عند الاقتضاء. وقد أدى إلى ظهور هذا النوع من القواعد القانونية للظروف الاقتصادية والضرورات العملية التي إستلزمت خضوع طائفة معينة هم التجار ونوع معين من المعاملات هي الأعمال التجارية، حيث ثبت عجز القواعد المدنية عن تنظيم المعاملات التجارية التي قوامها السرعة والثقة والائتمان.

خصائص العقود التجارية:

تتميز العقود التجارية بخصائص عامه أهمها أنها، هي عقود رضائية، بمعنى أنها تنعقد بمجرد تبادل الطرفين التعبير عن إرادتين متطابقتين فلا يشترط لانعقادها شكل معين، العقود التجارية هي عقود معارضة، أي عقود يتلقى فيها كل من المتعاقدين مقابلاً و عوضاً لما يعطى، ولا تدخل عقود التبرع في نطاق القانون التجاري لأن فكرة التبرع منافية للتجارة، العقود التجارية لا ترد إلا على المنقولات دون العقارات، لأن العقارات مستبعدة في الأصل من نطاق القانون التجاري. والغالب أن ترد العقود التجارية على أشياء مثلية وعلى كمية معينة منها وليس على شئ معين بالذات وقت العقد.

النظام القانوني للعقود التجارية:

تخضع العقود التجارية في الأصل للقواعد العامة التي نص عليها قانون الموجبات والعقود. إلا أن هنالك قواعد خاصة تنطبق على العقود التجارية وتميزها عن العقود المدنية. منها ما يتصل بالإثبات ومنها قواعد موضوعية بإبرام العقود التجارية وتنفيذها، وتفسير هذه القواعد بضرورة السرعة ودعم الائتمان وهما الأساسان اللذان يقوم عليهما القانون التجاري بأسره.

القواعد الخاصة بإبرام العقود التجارية (عبد الوود، 1991م):

- 1/ الأصل في العقود التجارية إن لإرادة المتعاقدين حرية تامة في إبرامها وتحديد مضمونها تطبيقاً لمبدأ سلطان الإرادة. بيد أن الحرية التعاقدية أخذت تتراجع أمام تدخل الدولة لحماية الطرف الضعيف في العقد أو لتوجيه الاقتصاد بما يتفق والعامة.
- 2/ إذا كانت قواعد الإيجاب والقبول كما هي مقررة في القانون المدني تنطبق على العقود سواء أكانت مدنية أم تجارية، إلا أن بعض هذه القواعد ما يغلب أو يقتصر تطبيقه على العقود التجارية.
- 3/ وكثيراً ما تبرم العقود التجارية على أساس عقود نموذجية تحتوي على الشروط العامة للعقد وتفرضها بعض الهيئات على معاملاتها كما هو الشأن في عقود النقل والتأمين.

القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية:

يغلب في العقود التجارية أن تكون مؤجلة التنفيذ، كما أن التجارة لا تحيا إلا بالائتمان، وفيما يلي هذه القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية: التضامن-سعر الفائدة القانونية-مهلة الوفاء-الافلاس-التقادم.

العلاقة بين القانون التجاري الوطني وقانون التجارة الدولية (مصطفى طه، ١٩٦٨):

نلاحظ أن الفارق بين القانون التجاري الوطني وقانون التجارة الدولية في دول الاقتصاد المخطط، أن القانون الأول يعتبر جزءاً من القانون الاقتصادي العام الذي تخضع له المؤسسات القائمة بالنشاط الاقتصادي والذي يقوم على إرادة المشرع الذي يضع قواعد قانونية عامة يخضع لها النشاط الاقتصادي بطريقة حاسمة، أما قانون التجارة الدولية فإنه يستند على مبدأ سلطان إرادة المتعاقدين التي لا تكملها أحكام القانون التجاري الوطني. ومن ثم فإنه إذا اختلفت طبيعة أحكام القانون التجاري الوطني في الدول الاشتراكية عنها في الدول الرأسمالية، فإن قواعد قانون التجارة الدولية تكاد تكون واحدة في النظامين.

قانون التجارة الدولية والقانون الدولي الخاص:

تهدف أحكام القانون الدولي الخاص إلى وضع قاعدة إسناد عند تنازع القوانين التي تحكم علاقة معينة، أما قانون التجارة الدولية فإنه يشتمل على مجموعة الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال التجارة الدولية.

الهيئات المهمة بتوحيد قانون التجارة الدولية (محمود الشرقاوي، ١٩٩٢م):

إن الطريق إلى توحيد قانون التجارة الدولية طويل وشاق ومع ذلك فقد قامت بعض الهيئات الدولية بإتخاذ خطوات واسعة نحو إتمام هذا الهدف. وهذه الهيئات إما حكومية أو غير حكومية. والهيئات الحكومية هي التي تتكون من عضوية حكومات بعض الدول، ويمثلها مندوبون فيها، وأهم هذه الهيئات لجنة قانون التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي تعرف باسم UNCITRAL، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في روما والمعروف باسم UNIDROIT وتلعب دوراً كبيراً في توحيد القوانين الموضوعية لقانون التجارة الدولية، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص الذي يهدف إلى توحيد القواعد الوطنية لتنازع القوانين دون القواعد الموضوعية لقانون التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. أما الهيئات غير الحكومية فهي التي تتكون من أعضاء لا يمثلون حكومات معينة وإنما يشتركون فيها بصفاتهم الشخصية من المتخصصين والمشتغلين بقانون التجارة الدولية وأهم هذه الهيئات غرفة التجارة الدولية بباريس ICC، واللجنة البحرية الدولية في بروكسل IMC، وتعمل على توحيد القانون البحري على المستوى الدولي.

مجال العقود الدولية:

نلاحظ أن الشروط العامة للعقود الدولية وإن كانت تقوم أساساً في مجال البيع التجاري الدولي بالنسبة لمختلف السلع وتداولها عبر الحدود بين دول العالم ، إلا أنها تشمل أيضاً أنواعاً أخرى من المعاملات ، من ذلك مثلاً أنه في سنة ١٩٥٧ وضع الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين " F.I.D.I.C " بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمباني والأشغال العامة " F.I.B.T.P " والذي يسمى الآن بالاتحاد الدولي للمقاولين الأوربيين للمباني والأشغال العامة شروطاً عامة لأعمال الإنشاءات الهندسية المدنية تتبع في معظم دول العالم ، وقد وضعت كذلك شروط خاصة لمواجهة حالات التعاقد بالنسبة للمقاولات الإنشائية بحيث تتلاءم مع الحاجات الخاصة للسوق الدولي في هذا المجال. كذلك يعتبر من قبيل التعامل التجاري الدولي الإتفاق على نقل التكنولوجيا والتعامل على براءات الاختراع بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المقصود بالعقد الدولي:

رأينا أن قانون التجارة الدولية يهدف إما إلى توحيد القواعد الموضوعية للعلاقة القانونية أو إلى توحيد قاعدة الإسناد في شأن تعيين القانون الواجب التطبيق على البيع التجاري الدولي. ولما كان توحيد القواعد الموضوعية للعلاقة القانونية هو الهدف الأمثل للتجارة الدولية، ولذلك تتجه المعاملات التجارية الدولية إلى خلق الشكل النموذجي للعقد الدولي بحيث أصبح العقد الدولي يوصف بأنه عقد نموذجي، وإن أمكن تعدد نماذج العقود التي تعالج بيع سلعة واحدة بحيث يتبنى المتعاقدون الشكل الذي يروق لهم ويتفق مع ظروف تعاقدهم.

المشاكل التي تصادف وضع العقود النموذجية:

- تحاول صيغ العقود النموذجية أن تواجه التفاصيل دون وجود قواعد عامة، أو مبادئ عامة تحكم العلاقة التعاقدية. ولا يجوز أن نتصور أن هذا القول يتعارض مع ما سبق أن ذكرناه من وجود شروط عامة وشروط تفصيلية للتعاقد، لأننا لا نقصد هنا الشروط العامة التي تتعلق بعقد من نوع معين وإنما نشير إلى الأصول القانونية التي تحكم جوهر العلاقة التعاقدية وهي ما تفتقر إليه العقود النموذجية.

- تبرم هذه العقود بين أطراف تتعارض مصالحها الاقتصادية ولا تعنى بتعارض المصالح هنا مجرد التعارض الناشئ عن طبيعة اختلاف مركز كل متعاقد كالتعارض الناشئ عن وجود بائع ومشتري في عقد البيع أو مقاول ورب عمل في عقد المقاولة، أو مؤمن ومستأمن في عقد التأمين، أو مصرف وعميل في عقد فتح الاعتماد لأن هذا التعارض حتمي، وإنما تعنى بالتعارض هنا عدم التكافؤ الاقتصادي بين المتعاقدين، فالتبادل التجاري للسلع قد يتم بين دول مستعمرة ومستعمراتها السابقة أو بين دول متقدمة إقتصادية ودول نامية أو متخلفة أو بين دول إشتراكية ودول رأسمالية.

- قد ينتمي أطراف العلاقة التعاقدية إلى دول تتباين نظمها القانونية ويترتب على ذلك اختلاف تفسير المقصود ببعض الإصطلاحات القانونية من دولة إلى أخرى. كما قد لا تعرف النظم القانونية اصطلاحات تعرفها لنظم أخرى.

البيع التجاري:

لم يتضمن التقنين التجاري قواعد خاصة بالبيع التجاري ومن ثم يجب تطبيق قواعد قانون الموجبات والعقود علي البيع التجاري، مالم يوجد حكم مخالف بمقتضى العرف التجاري أو العادات التجارية التي لها دور هام بما إبتدعته من صور خاصة من البيوع تسمح بالإستجابة لجميع حاجيات التجار وعمالهم ولن تشمل دراستنا جميع البيوع التجارية، وسوف نختصر علي البيوع البرية لأن البحرية تدخل في نطاق القانون البحري، ولن نعرض إلا للبيوع علي المنقولات المعنوية والمادية لأن بيع العقارات عمل مدني يخرج من نطاق القانون التجاري.

أولاً: البيوع على المنقولات المعنوية وهي كالأوراق التجارية:

التعريف بالأوراق التجارية: وضع الفقهاء تعاريف كثيرة للأوراق التجارية ولكن أغلبها يدور حول خصائص معينة لا بد من توافرها وهي محرر مكتوب وفقاً لأوضاع شكلية يحددها القانون، قابل للتداول بالطرق التجارية ويمثل حقاً موضوع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بمجرد الإطلاع عليه أو ميعاد معين أو قابل للتعيين، ويستقر العرف على قبوله كأداة لتسوية الدين شأنها شأن النقود.

الأوراق التجارية وبيان خصائصها (مصطفى طه وعلي البارودي، ١٩٦٨):

- ١/ الورقة التجارية هي محرر مكتوب وفقاً لأوضاع شكلية يحددها القانون.
- ٢/ الورقة التجارية تمثل حقاً موضوع مبلغ معين من النقود مستحق الوفاء في أجل معين.
- ٣/ الورقة التجارية قابلة للتداول بالطرق التجارية.
- ٤/ وأخيراً يجب أن يقبلها العرف كأداة ائتمان وأداة وفاء بديلاً عن النقود.

وظائف الأوراق التجارية:

تقوم الأوراق التجارية بوظائف أساسية تتمركز في ثلاث نقاط وهي:

(أ) هي أداة لإبرام عقد الصرف ونقل النقود من مكان إلى مكان آخر.

(ب) وهي أداة وفاء.

(ج) هي أداة ائتمان.

أنواع الأوراق التجارية:

(أ) الكميالة.

(ب) السند الإذني.

(ج) الشيك.

ثانياً: البيوع على المنقولات المادية:

وللبيوع التجارية أنواع وصور معقدة من العسير حصرها ولكن سوف نختصر في عرض أنواع خاصة من البيوع التجارية على

المنقولات المادية مثال:

١. البيع بالمزاد العلني في المحال التجارية.

٢. البيع عن طريق التصفية.

٣. البيع بالتقسيط.

٤. البيع الإيجاري.

وفيما يلي نلاحظ على أن في المنقولات المادية يترتب عليها بعض القواعد العامة وتنقسم إلى ثلاثة فروع وهي:

(١) الفرع الأول: إنتقال الملكية.

(٢) الفرع الثاني: إلتزامات البائع.

(٣) الفرع الثالث: إلتزامات المشتري.

أنواع العقود التجارية:

(أ) عقد النقل:

وهو عقد اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل أن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو أى شئ إلى مكان معين مقابل أجره "وفقاً

لما شرع المشرع من نص " ويتضمن هذا العقد أحكام وقواعد وهي:

أولاً: نقل الأشياء.

ثانياً: نقل الأشخاص.

ثالثاً: الوكالة بالعمولة.

رابعاً: أحكام خاصة بالنقل الجوي.

(ب) عقد الرهن التجاري (عبد الودود ونصار جمعة، ١٩٩١م):

وتنص المادة (٢٦٤) من القانون التجاري على أن الرهن التجاري الخاضع للقواعد المحددة فيما يلي وهو الذي يؤمن

بموجبه الدين التجاري وللرهن دور هام في الميدان التجاري، إذ يخشى التاجر دائماً إفلاس مدينة ومزاحمة غيره من الدائنين له، فيشترط

رهنأ لصالحه يسمح له بأن يستوفى حقه من ثمن الشئ المرهون قبل الدائنين الآخرين.

(ج) عقد الإيداع في المستودعات العامة:

ولقد نص المشرع في المادة (١٣٠) من القانون التجاري الجديد على أنه الإيداع في المستودعات العامة عقد يتعهد بمقتضاه

مستثمر المستودع بتسليم بضاعة لحفظها لحساب المودع أو حساب من تؤول إليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى الصكوك التي تمثلها.

(د) عقد الوكالة التجارية بالعمولة:

تعرف المادة (٢٧٩) من القانون التجاري الوكيل بالعمولة ويطلق عليه إسم الوسيط كما يطلق على الوكالة بالعمولة اسم "

الوساطة "بما يأتي" والوسيط هو الذي يأخذ على نفسه أن يعقد بإسمه الخاص ولكن لحساب مفوضه بيعاً وشراءً وغيرهما من العمليات

التجارية مقابل عمولة أو مؤونة مالية.

(هـ) عقد السمسرة:

وهو عقد يلتزم السمسار بمقتضاه بإرشاد الطرف الآخر إلى فرصة التعاقد أو بالوساطة في مفاوضات التعاقد وذلك مقابل

أجر، وتعرفه المادة (٢٩١) من القانون التجاري " بأن السمسرة هي عقد يلتزم به فريق يسمى السمسار أن يرشد الفريق الآخر إلى واسطة

لعقد ما أو أن يكون هو وسيط له في مفاوضات التعاقد ولكن مقابل أجر (مصطفى طه وعلي البارودي، ١٩٦٨م).

(و) عقد نقل التكنولوجيا:

ولقد وضع القانون المدني الفرنسي تعريفاً في المادة (١١٠١) بأن العقد هو إتفاق يلزم بمقتضاه شخص أو أكثر تجاه شخص أو

أكثر " أشخاص آخرين " بإعطاء شي أو القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل وقد حاول بعض الفقهاء الفرنسيين أن يضيف إلى تعريف العقد

بأنه يكون الغرض منه أيضا نقل حق ولكن ما جاء به هذا الجانب من الفقه ليس بجديد فنقل الحق ما هو إلا نتيجة لإنشاء عقد.

وسائل وطرق الدفع في هيكل التجارة الخارجية:

وسائل وطرق الدفع التقليدية في هيكل التجارة الخارجية (محمد عباس، ١٩٧١م):

(1) الأوراق التجارية ورقة النقد البنكنوت:

ولا تعد هذه الأوراق تجارية ولكنها نقوداً حقيقية ولقد كانت تعد أوراقاً تجارية عند بدء التعامل بها وكانت من قبيل (السندات لحاملها) إذ أن الورقة كانت تتضمن تعهد البنك الذي أصدرها بأن يدفع لحاملها قيمتها بالنقود المعدنية بمجرد الإطلاع، وكانت ورقة (Banknote) تؤدي وظيفتها للوفاء بالديون باعتبارها ورقة تجارية.

(2) الشيك:

الشيك هو عبارة عن صك مكتوب وفق شكل حدده القانون. ويستطيع بمقتضاه المحرر نفسه، أو شخص معين أو الحامل أن يسحب عند الإطلاع مبلغاً مودعاً في حساب المحرر لدي المسحوب عليه (البنك). ويندرج مع الشيك، الشيك السياحي، ويختلف عنه في أن البنك الآخر يقع في بعض الأحيان خارج الدولة التي حرر فيها الشيك بحيث يصرف في بلد آخر مع ترتيبات وكالة بين البنوك.

(3) الكمبيالة: ويطلق عليها في اللغة الإيطالية كمبيالة، وهو اللفظ الذي أنتقل إلى اللغة العربية والكمبيالة هي صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن أمراً من شخص يسمي الساحب إلى شخص آخر يسمي المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين لأمر شخص ثالث هو المستفيد (عبدالفتاح سرتو، ٢٠٠٢م).

(4) السند الأذني (امين بدر، ١٩٥٣م):

وهو السند لأمر وهو عبارة عن صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يتعهد بمقتضاه شخص معين يسمى (المحرر) بأن يدفع مبلغاً في تاريخ معين لإذن أو لأمر شخص آخر يسمى (المستفيد).

(5) الحوالات المصرفية:

وهي بمثابة شيك فالحوالة المصرفية عبارة عن التزام مكتوب يسحبه البنك على فرعه أو مراسلة في الخارج يأمره فيه بدفع مبلغ معين من العملات الأجنبية إلى شخص معين.

(6) الاستيراد بدون تحويل قيمة:

وهي عملية استيراد بضاعة بدون تحويل عملة خصم مقابلها من الداخل ويتم تمويل الدفع من الخارج عندما تكون للمشتري أرصده بالخارج يستغلها في سداد قيمة هذه البضائع، وتواجه هذه الطريقة تشدد من بعض الحكومات حيث تضع القوانين والتشريعات التي تحد منها وترشدها لأن إستيراد البضائع بهذه الطريقة كثيراً ما يتعارض مع سياسة الدولة.

وسائل وطرق الدفع الأخرى في هيكل التجارة الخارجية:

(1) الحساب المفتوح:

(2) الدفع المقدم:

(3) التحصيلات المستندية (خوجلي عبدالرحمن، ٢٠٠٦م):

أولاً: الدفع بقبول المستندات:

ثانياً: الدفع ضد المستندات (يوسف الجعيلي، ٢٠١١م):

(4) الاعتمادات المستندية:

تعريف الاعتماد المستندي:

فالاعتماد المستندي من أفضل الوسائل المعروفة في العصر الحديث إتماماً لصفقات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة في ثقة تامة، وبدونه يصعب التعامل وقد يستحيل أحياناً إتمام الصفقات، فالتاجر الذي يتعامل بالائتمان مع الخارج يتعرض لمخاطر أكثر من التاجر الذي يقتصر نشاطه على النطاق الداخلي.

وصف عملية الاعتماد المستندي:

يفتح الاعتماد المستندي أساساً بغرض استيراد بضائع من الخارج، ففتح الاعتماد المستندي يفترض أن هنالك علاقة مسبقة بين البائع (المصدر) والمشتري (المستورد) وأن الاعتماد يفتح تنفيذاً لشروط البائع أي تنفيذاً للالتزام المشتري بدفع الثمن وتتضمن عقود البيع عادة نصاً علي فتح اعتماد مستندي بواسطة المشتري وبهذا النص يكون البائع مطمئناً إلى حصوله على قيمة البضاعة بمجرد شحنها وتقديم المستندات.

المفاهيم الأساسية في الاعتماد المستندي (رزق الله انطاكي، ١٩٥٨م):

1/ مستندات الشحن:

2/ تبليغ الاعتماد:

3/ تعزيز الاعتماد:

4/ تعديل الاعتماد (احمد غنيم، ١٩٩٨م):

5/ صلاحية الشحن في الاعتماد:

6/ صلاحية التداول (نجوي أبو الخير، ١٩٩٣م):

القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها عند فتح الاعتماد المستندي:

وقبل إنشاء الاعتماد المستندي على المصارف مراعاة ست قواعد أساسية عند التطبيق هذه القواعد وهي (رزق انطاكي والسباعي، ١٩٥٨):

(1) تعليمات الأمر (طالب فتح الاعتماد).

(2) واجب إعلام وتوجيه العميل بمتطلبات فتح الاعتماد: من ذلك (نجوى كمال، ١٩٩٣):

أ. تنفيذ الاعتماد من مصلحة البنك.

ب. محافظة البنك على العملاء.

(3) الدقة في تحرير البيانات.

(4) تجنب الخوض في تفاصيل زائدة.

(5) تغطية الأرصدة مع المراسلين.

(6) الالتزام بتوجيهات البنك المركزي.

أنواع وأهمية الاعتمادات المستندية:

تم تقسيم أنواع الاعتمادات وتصنيفها حديثاً إلى ثلاثة أقسام (مرشد النقد الأجنبي، ٢٠٠١م):

أولاً: أنواع وأشكال الاعتمادات المستندية من حيث التصنيف الإداري:

ثانياً: أنواع وأشكال الاعتمادات المستندية من حيث شروط الدفع:

ثالثاً: أنواع وأشكال الاعتمادات المستندية من الناحية الفنية:

وفيما يلي نتناول أكثر أنواع الاعتمادات المستندية إنتشاراً في نشاط التجارة الخارجية (محمد عويضة، ٢٠٠٣م):

(1) أنواع الاعتمادات المستندية وفقاً لالتزامات أطرافها:

الاعتماد القابل للنقض، الاعتمادات الغير قابلة للنقض، الاعتمادات الغير قابلة للنقض ومعززة (القواعد والأعراف الموحدة،

UCP500).

(٢) أنواع الاعتمادات المستندية وفقاً لدفع قيمتها: تنقسم الاعتمادات المستندية وفقاً لطريقة دفع قيمتها إلى ستة أنواع كما يلي (فريدي

باز، ١٩٨٧م): اعتمادات الدفع بالاطلاع، اعتمادات الدفع المؤجل، اعتمادات الدفع المقدم، الاعتماد رهن الاستعداد، اعتماد (التمويل)

الشرط الأحمر، اعتماد الشرط الأخضر.

(3) أنواع الاعتمادات المستندية وفقاً لشروطها: ويقع تحت هذا التصنيف أنواعاً كثيرة نذكر منها (القواعد والأعراف الموحدة،

UCP500): الاعتمادات القابلة للتجزئة، الاعتمادات القابلة للتحويل، الاعتماد بضمن اعتماد آخر (المقابل) (سعيد عثمان، ٢٠٠٣م)،

اعتماد الجسر، الاعتماد الدوار.

أهمية الاعتمادات المستندية كوسيلة من وسائل الدفع في التجارة الخارجية:

تطور حركة التجارة الخارجية بين التجار في البلدان المختلفة قاد إلى إيجاد نظام قانوني لتمويل المبادلات التجارية ويهدف

ذلك النظام إلى توفير أكبر قدر ممكن من التمويل والتسهيل للمبادلات التجارية لكل من البائع والمشتري.

فأول ما يهدف إليه البائع هو الحصول علي ثمن البضاعة فور شحنها وإرسالها بقصد تمويل أعماله التجارية وكذلك المشتري يرغب من جهة الأخرى بعدم دفع ثمن البضاعة إلا بعد إستلامها ولذلك يوفر الاعتماد المستندي عنصرين هامين وضروريين لإستقرار المبادلات التجارية الدولية وتطورها وإزدهارها وهما الثقة والائتمان.

أطراف الاعتماد المستندي والالتزام القانوني لها:

أولاً: طالب فتح الاعتماد.

ثانياً: البنك مصدر الاعتماد.

ثالثاً: المستفيد.

رابعاً: البنك مبلغ الاعتماد.

خامساً: البنك المعزز للاعتماد.

سادساً: البنك مداول المستندات.

سابعاً: البنك المغطى.

أضواء حول القواعد والأعراف الدولية الموحدة:

سوف نلقى الضوء على النشرة للقواعد والأعراف الدولية الموحدة التي تحكم عمل الاعتمادات المستندية دولياً المصدرة من غرفة التجارة الدولية والتي مقرها باريس بفرنسا. وقامت هذه الغرفة بالتحديث والتطوير حتى وصلت إلى النشرة رقم (400- UCP) التي كانت في العام ١٩٨٩ م ثم جاءت بعدها النشرة رقم (500 UCP) التي تعرف عالمياً (ICC PUBLICATION No.500) في العام ١٩٩٣ م، وكذلك النشرة رقم (600- UCP) التي صدرت في العام ٢٠٠٦ م والتي تعرف أيضاً (ICC PUBLICATION No.600)، وهي تحتوي على عدد (٣٩) فقرة لتتفقد الاعتمادات المستندية. وحمائتها من المخاطر والصعوبات التي تواجهها، وقد إتسع وتزايد عدد الدول التي تضمها الغرفة التجارية الدولية.

وسائل وطرق الاتصال والنقل والتأمين في التجارة الخارجية:

إن عناصر الاتصال والنقل في زماننا الحالي أصبحت من المكونات الرئيسية التي تساعد في تحديد السعر النهائي للمنتج، وتفهم على أنها عملية التخطيط والتنظيم والتحكم بما يخص كل التدفقات الفيزيائية لمعلومات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة ويتناول هذا المبحث المطلب الاول مفهوم الاتصال وأهميته وأنواعه والثاني عن النقل وأهميته وأنواعه والبواص للشن والتأمين.

إجراءات الدراسة الميدانية:

تناولت الدراسة وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها في تنفيذ هذه الدراسة ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذها للتأكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 16.0) للقيام بتحليل البيانات والتوصل الى الاهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة، وأعتمد مستوى الدلالة ٥ % الذي يقابله مستوى ثقة ٩٥ % لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها.

وقد استخدمت عدة أساليب إحصائية أهمها اختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي والتاريخي، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسب المئوية واختبار (T-test). أداة الدراسة: هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة. وقد اعتمدت على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

آليات وصدق أداة الدراسة (الثبات والصدق الإحصائي):

ويقصد بثبات الاختبار أن يعطى المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعنى الثبات أنه أيضاً إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية: التوزيع التكراري للإجابات، للنسب المئوية، الأشكال البيانية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، اختبار لدلالة الفروق بما يسمى (T-test).

معياري اختيار عينة الدراسة:

تم تصميم الاستبيان لتدعيم إثبات الفرضيات والمساهمة في تحقيق أهداف البحث ومن ثم تم توزيعها على عينة مقصودة من المنشآت السعودية وإدارة التجارة الخارجية ومؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف السعودية التجارية ذات الصلة بالمملكة التي تعمل بالتجارة الخارجية وكان عددها (٤٠) استبيان وتم تعبئتها، وجمع كل العدد (٤٠) استبيان بنسبة (١٠٠%).

وصف الاستبيان:

قسم الاستبيان الى قسمين وهي كالتالي: المعلومات الأساسية عن مالى الاستبيان، المعلومات العامة والتي تهتم بمحاور الفرضيات للبحث.

اختبار الفرضيات:

وتشتمل هذه الدراسة على الاستبيان الذي تم توزيعه وجمعه كما سبق من إدارة التجارة الخارجية والمصارف والمنشآت بالسعودية المختصة بالتجارة الخارجية وكذلك مؤسسة النقد العربي السعودي.

أولاً: تحليل البيانات الإحصائية من الاستبيان للمعلومات الأساسية:

1/ الجدول رقم (1) الأعمار للأشخاص الذين شملهم الاستبيان:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان للعمر
% ٥,٠٠	% ٥,٠٠	٢	أقل من ٣٥ عام
% ٨٠,٠٠	% ٧٥,٠٠	٣٠	بين ٣٦ – ٤٥ عام
% ١٠٠,٠٠	% ٢٠,٠٠	٨	أكثر من ٤٥ عام
***	% ١٠٠	٤٠	الإجمالي

2/ الجدول رقم (٢) لعدد سنوات الخبرة:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان للخبرة
% ١٢,٥٠	% ١٢,٥٠	٥	أقل من ٥ أعوام
% ٥٠,٠٠	% ٣٧,٥٠	١٥	بين ٦ – ١٠ أعوام
% ١٠٠,٠٠	% ٥٠,٠٠	٢٠	أكثر من ١٠ أعوام
***	% ١٠٠	٤٠	الإجمالي

3/ الجدول رقم (٣) المؤهلات العلمية:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان للمؤهل
% ٢,٥٠	% ٢,٥٠	١	خريجي ثانوي
% ٧٧,٥٠	% ٧٥,٠٠	٣٠	خريجي جامعات
% ١٠٠,٠٠	% ٢٢,٥٠	٩	فوق الجامعي
***	% ١٠٠	٤٠	الإجمالي

4/ الجدول رقم (٤) التخصص الوظيفي:

البيان للتخصص	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
إدارة الأعمال	٢٥	%٦٢,٥٠	%٦٢,٥٠
المحاسبة	٥	%١٢,٥٠	%٧٥,٠٠
البنوك	٣	%٧,٥٠	%٨٢,٥٠
أخرى	٧	%١٧,٥٠	%١٠٠,٠٠
الإجمالي	٤٠	%١٠٠	***

5/ الجدول رقم (٥) المشاركة في الكورسات والمؤتمرات الخاصة بالتجارة الخارجية:

البيان للتدريب والمشاركة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
عدت كورسات	٣٠	%٧٥,٠٠	%٧٥,٠٠
كورسات قليلة	١٠	%٢٥,٠٠	%١٠٠,٠٠
لم أشترك	٠٠	%٠٠	%١٠٠,٠٠
الإجمالي	٤٠	%١٠٠	***

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة الميدانية من خلال إيجاد الاوساط الحسابية الموزونة " قوة الاجابة" والانحرافات المعيارية لكل من عبارات الاستبيان، وذلك حسب فرضيات الدراسة، حيث اشتملت الدراسة على عدد من العبارات ذات صلة بموضوع الدراسة وجميع هذه العبارات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرث الإحصائي " موافق بشدة" - " موافق " - " محايد " - " لا أوافق " - " لا أوافق بشدة ". لإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة كالاتي:

أعطى الرقم (١)	لإجابات المبحوثين	(أوافق بشدة)
أعطى الرقم (٢)	لإجابات المبحوثين	(أوافق)
أعطى الرقم (٣)	لإجابات المبحوثين	(محايد)
أعطى الرقم (٤)	لإجابات المبحوثين	(لا أوافق)
أعطى الرقم (٥)	لإجابات المبحوثين	(لا أوافق بشدة)

ثم حساب المتوسطات الحسابية بضرب إجابات المبحوثين في أوزانها كالتالي:

(أوافق بشدة×١) (أوافق×٢) (محايد×٣) (لا أوافق×٤) (لا أوافق بشدة×٥)، ثم يقسم الناتج على مجموع إجابات المبحوثين، وبعد حساب الاوساط الموزونة يمكن تقربها الى أقرب قيمة للوسيط الحسابي الموزون. وكذلك يتم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبيان، وذلك لمعرفة دقة التجانس بين إجابات المبحوثين حول عبارات الفرضية المعنية، فكلما كانت النتيجة واحد وأقل دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين.

واليكم التوزيع النسبي التراكمي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة:

أ / الفرضية الاولى: أثر المعرفة والفهم الصحيح لأنواع العقود التجارية بالنسبة للمتعاقد يؤدي إلى تقليل الخسائر في التجارة الخارجية.

والجدول رقم (٦) يبين عبارات الفرضية الاولى:

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	أن يتفق المستورد السعودي والمصدر الخارجي على كل شروط العقد التجاري قبل بدء إجراءات التجارة الخارجية توافق عليها.	٧٧,٠	٢٠,٠٠	١,٢٥	٠٠,٠٠	١,٢٥
٢	إن الالمام والفهم الصحيح للعقود الخاصة بالتجارة الخارجية يؤثر عليها ويقلل الخسائر لدى المتعامل بها.	٧٢,٠	٢٣,٠٠	١,٢٥	١,٢٥	٢,٥٠
٣	هل تتفق بأن أمثل وسائل الدفع الخارجي للعقود التجارية للمستورد السعودي هو الاعتماد المستندي.	٤٠,٠	٤٧,٥٠	١٢,٥٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٤	تتفق مع المورد السعودي للتعاقد مع المصرف بإضافة خدمة خبير منه للبضائع المتعاقد عليها من الخارج.	٣٠,٠	١٥,٠٠	٣٠,٠٠	٢٣,٠٠	٢,٠٠
٥	إن أخطاء المستورد السعودي في شروط الاعتماد يؤثر في إبرام العقود التجارية الغير منفذه.	٣٧,٠	٥٥,٠٠	٥,٠٠	٢,٠٠	٠٠,٠٠
٦	أن المواطن السعودي يتأثر بمتقلبات سعر السلعة الموردة من الخارج.	٤٥,٠	٥٠,٠٠	٢,٥٠	٠٠,٠٠	٢,٥٠
٧	إن أفضل وسيلة للدفع للمصدر السعودي هي الدفع مقابل المستندات.	٣٧,٥	٤٢,٥٠	١٧,٥٠	٠٠,٠٠	٢,٥٠
٨	إن أفضل شروط الشحن البحري والجوي للمستورد السعودي عند التعاقد هو أن المصدر الخارجي يلتزم بشروط التكلفة للشحن والنقل والتأمين للبضاعة حتى ميناء الوصول عند الميناء السعودي.	٧٠,٥	٢٧,٠٠	٢,٥٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحث من آراء المشاركين في الاستبيان.

تحليل البيانات الإحصائية من الاستبيان للمعلومات العامة للفرضية الأولى:
اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على أن (أثر المعرفة والفهم الصحيح لأنواع العقود التجارية بالنسبة للمتعاقد يؤدي إلى تقليل الخسائر في التجارة الخارجية). ولمعرفة اتجاه آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الاجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم (٧): يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى:

رقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقرب الى الوسط	
				الوزن	الدرجة
١	أن يتفق المستورد السعودي والمصدر الخارجي على كل شروط العقد التجاري قبل بدء إجراءات التجارة الخارجية توافق عليها.	١,٢٥	٠,٥٧٨	١	أوافق بشدة
٢	إن الامام والفهم الصحيح للعقود الخاصة بالتجارة الخارجية يؤثر عليها ويقلل الخسائر لدى المتعامل بها.	١,٣٩	٠,٨٤٧	١	أوافق بشدة
٣	هل تتفق بأن أمثل وسائل الدفع الخارجي للعقود التجارية للمستورد السعودي هو الاعتماد المستندي.	١,٧٩	٠,٦٦١	٢	أوافق
٤	تتفق مع المورد السعودي للتعاقد مع المصرف بإضافة خدمة خبير منه للبضائع المتعاقد عليها من الخارج.	٢,٦٨	١,١١١	٢	أوافق
٥	إن أخطاء المستورد السعودي في شروط الاعتماد يؤثر في إبرام العقود التجارية الغير منفذه.	١,٧٧	٠,٦٧٢	٢	أوافق
٦	أن المواطن السعودي يتأثر بمتغيرات سعر السلعة الموردة من الخارج.	١,٥٩	٠,٦٧٧	١	أوافق بشدة
٧	إن أفضل وسيلة للدفع للمصدر السعودي هي الدفع مقابل المستندات.	١,٨٤	٠,٨٠١	٢	أوافق
٨	إن أفضل شروط الشحن البحري والجوي للمستورد السعودي عند التعاقد هو أن المصدر الخارجي يلتزم بشروط التكلفة للشحن والنقل والتأمين للبضاعة حتى ميناء الوصول عند الميناء السعودي.	١,٢٦	٠,٤٩٥	١	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من آراء المشاركين في الاستبيان.

الإيضاحات من جدول رقم (٧) يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى:

١- يتضح من الجدول السابق ذكره أن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على عبارات الفرضية الأولى تأخذ الوزنين (١، ٢) وهذا يعنى أن غالبية الباحثين في عينة الدراسة موافقون بشدة ووافقون على أن أثر المعرفة والفهم الصحيح لأنواع العقود التجارية بالنسبة للمتعاقد يؤدي إلى تقليل الخسائر في التجارة الخارجية.

٢- كما تتراوح قيم الانحرافات المعيارية للإجابات في الجدول السابق كذلك على عبارات الفرضية بين (٠,٤٩٥ - ١١١.١) وهذه القيم تشير الى التجانس في إجابات الباحثين على العبارات، أي أنهم متفقون عليها.

٣- إن النتائج في الجدول السابق لا تعنى أن كل الباحثين متفقون عليها فكما ورد أن هنالك آراء مخالفة ويمكن بيان أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين اعداد الباحثين الموافقين والمحايدين والغير موافقين للنتائج السابقة من خلال إجراء اختبار T.test لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الاولى.

و حيث كانت نتائج الاختبار كما يلي في الإيضاحات من جدول رقم (٨) وهو يوضح نتائج اختبار T.test لعبارات الفرضية الأولى: فمن الجدول رقم (٨) أدناه يتبين أنه كانت قيمة Sig (مستوى المعنوية) في جميع عبارات الفرضية الاولى جميعها تساوى (٠,٠٠٠) تحت مستوى معنوية (٥%) وبما أنها جميعاً أقل من (٠,٠٥) فهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من إجابات المحوثين حول العبارات حيث أنه في جميع الاسئلة كانت لصالح الباحثين الذين وافقوا أو وافقوا بشدة على العبارات في الفرضية الاولى.

الجدول رقم (٨): يوضح نتائج اختبار T.test لعبارات الفرضية الأولى:

رقم	العبارات	قيمة T.test	درجة الحرية	قيمة ال Sig
١	أن يتفق المستورد السعودي والمصدر الخارجي على كل شروط العقد التجاري قبل بدء إجراءات التجارة الخارجية توافق عليها.	١٣,٤٣ ٠	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٢	إن الالمام والفهم الصحيح للعقود الخاصة بالتجارة الخارجية يؤثر عليها ويقلل الخسائر لدى المتعامل بها.	١٠,٥٢ ٧	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٣	هل تتفق بأن أمثل وسائل الدفع الخارجي للعقود التجارية للمستورد السعودي هو الاعتماد المستندي.	١٧,٠١ ٣	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٤	تتفق مع المورد السعودي للتعاقد مع المصرف بإضافة خدمة خبير منه للبضائع المتعاقد عليها من الخارج.	١٥,٣٣ ١	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٥	إن أخطاء المستورد السعودي في شروط الاعتماد يؤثر في إبرام العقود التجارية الغير منفذه.	١٦,٥٢ ٣	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٦	أن المواطن السعودي يتأثر بمتغيرات سعر السلعة الموردة من الخارج.	١٤,٧٥ ٦	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٧	إن أفضل وسيلة للدفع للمصدر السعودي هي الدفع مقابل المستندات.	١٤,٥٨ ٧	٣٩	٠,٠٠٠٠٠
٨	إن أفضل شروط الشحن البحري والجوي للمستورد السعودي عند التعاقد هو أن المصدر الخارجي يلتزم بشروط التكلفة للشحن والنقل والتأمين للبضاعة حتى ميناء الوصول عند الميناء السعودي.	١٦,٠١ ٢	٣٩	٠,٠٠٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من آراء المشاركين في الاستبيان.

ب / الفرضية الثانية: تؤثر الأخطاء التعاقدية الناتجة من العميل المورد في إصدار خطابات الضمان المصرفية للتجارة الخارجية إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تؤثر على الميزان التجاري.

جدول رقم (٩) يبين عبارات الفرضية الثانية:

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	الأخطاء التعاقدية الناتجة من المورد السعودي في إصدار خطابات الضمان المصرفية للمصدر الخارجي تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات بالدولة.	٤٢,٥٠	٢٥,٠٠	٣٠,٠٠	٢,٥٠	٠٠,٠٠
٢	إن زيادة الالتزامات الخارجية بسبب التجارة الخارجية تؤثر على ميزان المدفوعات بالسعودية سلباً.	٢٥,٠٠	٤٧,٥٠	٢٠,٠٠	٧,٥٠	٠٠,٠٠
٣	إن المورد السعودي لا يطلب مساعدة المصارف له عند بداية التعاقد في التجارة الخارجية مما يؤدي لتحمله لخسائر محتملة من أخطاء التعاقد.	٢٧,٥٠	٤٢,٥٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	٠٠,٠٠
٤	هل تتفق على إن المؤسسات السعودية لا تطلب أحياناً من المصدر الخارجي إرسال صورة المستندات بعد الشحن مباشرة للتأكد من سلامه الشروط من الاخطاء قبل إرسالها للتخليص.	٥,٠٠	٣٧,٥٠	٢٥,٠٠	٢٧,٥٠	٥,٠٠
٥	توافق على إن المؤسسات السعودية المتعاملة مع المصارف التجارية تحتاج الى تأهيل عبر الكورسات والورش المتخصصة في التجارة الخارجية.	٢٧,٥٠	٥٠,٠٠	١٥,٠٠	٧,٥٠	٠٠,٠٠
٦	المصارف التجارية السعودية لا تقدم خدمة استشارية بصورة أمثل الى المؤسسات المتعاملة معها بالتجارة الخارجية.	٤٥,٠٠	٤٢,٥٠	١٠,٠٠	٢,٥٠	٠٠,٠٠
٧	هل توافق على إن عدم إصدار المورد السعودي لخطابات ضمان لصالح المصدر الخارجي يجنبه	٤٧,٥٠	٤٠,٠٠	١٠,٠٠	٢,٥٠	٠٠,٠٠

					لخسائر محتملة في عملية الاستيراد.
--	--	--	--	--	-----------------------------------

المصدر: إعداد الباحث من آراء المشاركين في الاستبيان.

تحليل البيانات الإحصائية من الاستبيان للمعلومات العامة للفرضية الثانية:
اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على أن (تؤثر الأخطاء التعاقدية الناتجة من العميل المورد في إصدار خطابات الضمان المصرفية للتجارة الخارجية إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تؤثر على الميزان التجاري). ولمعرفة اتجاه آراء الباحثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الاجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية.

الجدول رقم (١٠): يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية:

رقم	العبارات	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	أقرب الى	الوسيط
١	الأخطاء التعاقدية الناتجة من المورد السعودي في إصدار خطابات الضمان المصرفية للمصدر الخارجي تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات بالدولة.	١,٩٥	٠,٩١٩	١	أوافق بشدة
٢	إن زيادة الالتزامات الخارجية بسبب التجارة الخارجية تؤثر على ميزان المدفوعات بالسعودية سلباً.	٢,٠٩	٠,٨٧٠	٢	أوافق
٣	إن المورد السعودي لا يطلب مساعدة المصارف له عند بداية التعاقد في التجارة الخارجية مما يؤدي لتحمله لخسائر محتملة من أخطاء التعاقد.	٢,١٩	١,٠١١	٢	أوافق
٤	هل تتفق على إن المؤسسات السعودية لا تطلب أحياناً من المصدر الخارجي إرسال صورة المستندات بعد الشحن مباشرة للتأكد من سلامه الشروط من الاخطاء قبل إرسالها للتخليص.	٢,٨٨	١,٠٣١	٢	أوافق
٥	توافق على إن المؤسسات السعودية المتعاملة مع المصارف التجارية تحتاج الى تأهيل عبر الكورسات والورش المتخصصة في التجارة الخارجية.	٢,٠٤	٠,٨٦١	٢	أوافق
٦	المصارف التجارية السعودية لا تقدم خدمة استشارية بصورة أمثل الى المؤسسات المتعاملة معها بالتجارة الخارجية.	١,٧٢	٠,٧٦٠	١	أوافق بشدة
٧	هل توافق على إن عدم إصدار المورد السعودي لخطابات ضمان لصالح المصدر الخارجي يجنبه لخسائر محتملة في عملية الاستيراد.	١,٦٩	٠,٧٦٥	١	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من آراء المشاركين في الاستبيان.

الإيضاحات من جدول رقم (١٠) يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية:

١. يتضح من الجدول السابق ذكره أن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على عبارات الفرضية الثانية تأخذ الوزنين (١، ٢) وهذا يعنى أن غالبية الباحثين في عينة الدراسة موافقون بشدة ووافقون على أن هنالك تأثير من الأخطاء التعاقدية الناتجة من العميل المورد في إصدار خطابات الضمان المصرفية للتجارة الخارجية إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تؤثر على الميزان التجاري.

٢. كما تتراوح قيم الانحرافات المعيارية للإجابات في الجدول السابق كذلك على عبارات الفرضية بين (٠,٧٦٠ - ١,٠٣١) وهذه القيم تشير الى التجانس في إجابات الباحثين على العبارات، أي أنهم متفقون عليها.

٣. إن النتائج في الجدول السابق لا تعنى أن كل الباحثين متفقون عليها فكما ورد أن هنالك آراء مخالفة، ويمكن بيان أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين اعداد الباحثين الموافقين والمحايدين والغير موافقين للنتائج السابقة من خلال إجراء اختبار T.test لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية.

وحيث أنه كانت نتائج الاختبار كما يلي في الإيضاحات من جدول رقم (١١) وهو يوضح نتائج اختبار T.test لعبارات الفرضية الثانية:

فمن الجدول رقم (١١) أدناه يتبين أنه كانت قيمة Sig (مستوى المعنوية) في جميع عبارات الفرضية الثانية جميعها تساوى (٠,٠٠٠) تحت مستوى معنوية (٥%) وبما أنها جميعاً أقل من (٠,٠٥) فهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من إجابات المحوئين حول العبارات حيث أنه في جميع الاسئلة كانت لصالح الباحثين الذين وافقوا أو وافقوا بشدة على العبارات في الفرضية الثانية.

الجدول رقم (١١): يوضح نتائج اختبار T.test لعبارات الفرضية الثانية:

رقم	العبارات	قيمة T.test	درجة الحرية	قيمة ال Sig
١	الأخطاء التعاقدية الناتجة من المورد السعودي في إصدار خطابات الضمان المصرفية للمصدر الخارجي تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات بالدولة.	١٣,٢٨ ٣	٣٩	٠,٠٠٠٠
٢	إن زيادة الالتزامات الخارجية بسبب التجارة الخارجية تؤثر على ميزان المدفوعات بالسعودية سلباً.	١٥,٢٤ ٣	٣٩	٠,٠٠٠٠

٠,٠٠٠٠	٣٩	١٣,٦١ ٩	٣ إن المورد السعودي لا يطلب مساعدة المصارف له عند بداية التعاقد في التجارة الخارجية مما يؤدي لتحمله لخسائر محتملة من أخطاء التعاقد.
٠,٠٠٠٠	٣٩	١٧,٧٥ ٧	٤ هل تتفق على إن المؤسسات السعودية لا تطلب أحياناً من المصدر الخارجي إرسال صورة المستندات بعد الشحن مباشرة للتأكد من سلامه الشروط من الاخطاء قبل إرسالها للتخليص.
٠,٠٠٠٠	٣٩	١٤,٨٦ ١	٥ توافق على إن المؤسسات السعودية المتعاملة مع المصارف التجارية تحتاج الى تأهيل عبر الكورسات والورش المتخصصة في التجارة الخارجية.
٠,٠٠٠٠	٣٩	١٤,١٨ ٥	٦ المصارف التجارية السعودية لا تقدم خدمة استشارية بصورة أمثل الى المؤسسات المتعاملة معها بالتجارة الخارجية.
٠,٠٠٠٠	٣٩	١٣,٨٦ ٢	٧ هل توافق على إن عدم إصدار المورد السعودي لخطابات ضمان لصالح المصدر الخارجي يجنبه لخسائر محتملة في عملية الاستيراد.

المصدر: إعداد الباحث من آراء المشاركين في الاستبيان.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- المنشآت السعودية (المستوردة) تقوم بملا استثمار طلب فتح الاعتماد من المصرف الذي يمثل عقد تجاري وهي غير مطلعة ومتفهمة على بنود وشروط التعاقد.
- ٢- المؤسسات السعودية تجد الصعوبة في الرد على رسالة بها مخالفات وارده من المصرف للاعتمادات المستندية فتختلف طريقة المعالجة لها فمنهم من يطلب مساعدة من المصدر (البائع) ومنهم من يستفسر من البنك للرد عليها.
- ٣- أن أفضل وسائل الدفع في التجارة الخارجية تركزت في الاعتمادات المستندية لا نها محكمة الشروط للتجارة الخارجية.
- ٤- غالبية الذين شملهم الاستبيان شاركوا في تدريب خاص بالاعتمادات المستندية أو عام عن وسائل الدفع في التجارة الخارجية.
- ٥- توصلت الدراسة أنه في حاله حدوث خسائر (احتمال ضعيف) ناتجة من المصرف فإن طريقة معالجة تحمل الخسائر التي تلحق بالمنشأة نتيجة خطأ المصرف كتأخر مستندات، قد اختلفت فمنهم من يرى رفع دعوى قانونية ضد المصرف ومنهم من يطلب تسوية معه ومنهم من يتحمل كل الخسائر دون الرجوع لليه.

وتوصلت الدراسة الي التوصيات الآتية:

١. حتى ينتنى للعقود التجارية ووسائل الدفع أن تلعب هذا الدور الهام والفعال في التجارة الدولية يجب مراعاة الاتي:
١. يجب أن تنهيا المؤسسات السعودية للاستفادة القصوى من تطوير نظم وأنواع الاعتمادات المستندية ووسائل الدفع الأخرى (التي تمثل عقود دولية) في التجارة الخارجية.
٢. الاهتمام أكثر بالمخالفات للاعتماد الواردة من المصرف وبعد الاتصال بالمصدر ومعرفة محتواها ومشورة الخبير او المستشار بالمصرف فاتح الاعتماد لكي يتم الرد بدقة متناهية وسرعة لإنجاح عملية التجارة الخارجية بين الأطراف دون تكبد خسائر مالية.
٣. يجب أن تتفهم ادارة التجارة الخارجية والمصارف التجارية ومؤسسة النقد العربي السعودي بالدور المنوط بهما في توعية أعضائهما وذلك بإصدار نشرات تعريفية عن تطورات العقود للتجارة الدولية ووسائل الدفع الخارجي والاعتمادات المستندية ومدعم بنشرات القواعد والأعراف الدولية الموحدة.
٤. الاهتمام كثيراً بتعليمات المصرف فاتح الاعتمادات المستندية.
٥. الاهتمام بتطوير مرشد عمل للمنشآت السعودية لتغطي المعايير الأساسية لعمل الاعتمادات المستندية مع شرح النواحي القانونية فيها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- ١/ إبراهيم سيد أحمد - مبادئ القانون التجاري - الدار الجامعية - الإسكندرية - الطبعة الأولى - إصدار - ٢٠٠٥ م.
- ٢/ أمين بدر - الأوراق التجارية - مطبعة بدون - بيروت - إصدار - ١٩٥٣ م - طبعة - ٢٠٠٢ م.
- ٣/ أحمد غنيم - الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي - مطبعة الدار الجامعية - الإسكندرية - طبعة - ١٩٩٨ م.
- ٤/ رزق الله انطاكي ود. نهاد السباعي - موسوعة الحقوق التجارية - مطبعة الأعمال المصرفية - دمشق - طبعة - ١٩٥٨ م.
- ٥/ سعيد عبد العزيز - الاعتمادات المستندية - مطبعة الدار الجامعية - الإسكندرية - طبعة - ٢٠٠٣ م.
- ٦/ عبد الفتاح ودرستو - الأوراق التجارية - مطبعة ديجون - بيروت - طبعة - ٢٠٠٢ م.
- ٧/ عبد الودود يحيى ود. نعمان جمعه - مبادئ القانون التجاري - جامعه القاهرة - دار الكتب المصرية - إصدار ١٩٩١ م.
- ٨/ محمد حسنى عباس - الأوراق التجارية - مطبعة دار النهضة - بيروت - طبعة - ٢٠٠٤ م.
- ٩/ محمد كامل أبو عريضة - الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل - مطبعة الدار الجامعية - الإسكندرية - طبعة - ٢٠٠٢ م.
- ١٠/ محمود سمير الشرقاوي - دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع - جامعه القاهرة - دار النهضة العربية - إصدار - ١٩٩٢ م.
- ١١/ مصطفى طه - الأوراق التجارية والإفلاس في القانون اللبناني - بيروت - مطبعة ريبيريند - إصدار ١٩٦٨ م.
- ١٢/ مصطفى كمال طه ود. على البارودي - القانون التجاري - منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان - بيروت - إصدار ٢٠٠١ م.
- ١٣/ نجوى محمد كمال أبو الخير - البنك والمصالح المتعارضة في الاعتمادات المستندية دراسة للقضاء والفقه المقارن - مطبعة دار النهضة - القاهرة - طبعة - ١٩٩٣ م.
- ١٤/ يوسف أحمد الجعيلي - الاستيراد والتحصيل المستندي - مطبعة الصفا - مكة - طبعة - ٢٠١١ م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1/ -Printing at Khartoum Press -January 2006- Khojali A.Alhaj - (International Trade Operation).
- 2 -International Chamber of Commerce - Paris - 1993. Uniform Customs &Practice for Documentary Credits (ICC Publication NO.500) /
- 3 -International Chamber of Commerce - Paris - 2006. Uniform Customs &Practice for Documentary Credits (ICC Publication NO.600) /

ثالثاً: الدوريات والمنشورات:

- ١ /السودان والكوميسا -الأمانة العامة للكوميسا-مطبوعات وزارة الخارجية-طبعة-٢٠٠٣م.
- ٢ /المصارف والمصطلحات التجارية الدولية -مطبوعة اتحاد المصارف العربية -بيروت -طبعة-١٩٩٨م.
- ٣/غرفة التجارة الدولية -الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية – النشرة -(٤٠٠) -باريس-طبعة -١٩٨٩م.
- ٤ /غرفة التجارة الدولية -الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية – النشرة المعربة -(٥٠٠) – باريس -طبعة-١٩٩٣ م.
- ٥ /بحوث اقتصادية عربية – العولمة-العدد السادس-خريف-١٩٩٦م.
- ٦ /السياسة الائتمانية لعام (٢٠٠٠م – ٢٠١٧م) -إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٧ /إدارة النقد الأجنبي-منشورات مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٠م-٢٠١٧م).
- ٨ /مرشد النقد الأجنبي-مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٠م-٢٠١٧م).
- ٩ /بنك الراجحي -قسم الاعتمادات المستندية.
- ١٠ /غرفة التجارة الدولية -الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية – النشرة غير المعربة -(٦٠٠) – باريس -طبعة-٢٠١٢م.

رابعاً: الدراسات السابقة:

- (١) حسين عمر عثمان -أثر الاداء الإداري على الصادرات السودانية للدول العربية بالتطبيق على قطاع الاعمال في السودان (١٩٩٥م-٢٠٠٥م) -دكتوراه- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – غير منشورة – العام ٢٠٠٥ م.
- (٢) الطاهر عبد الله احمد نورالدين -العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية دراسة حالة السودان (١٩٨٢م – ٢٠٠٥ م) -دكتوراه- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- غير منشورة – العام ٢٠٠٦م.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بيشة المملكة العربية السعودية

الاستبيان: بحث في الدراسات المصرفية

الأخ الكريم: الأخت الكريمة:

نشير إلى أهمية تعاونكم معنا وذلك باستيفاء كل الإجابات المطلوبة على أسئلة هذا الاستبيان في (أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع على التجارة الخارجية السعودية): ثم إعادتها ونؤكد سلامة حفظ وسرية المعلومات التي يدلى بها المبحوث ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي بهدف الوصول إلى وضع أمثل للتجارة الخارجية بالسودان اليوم.

(البيانات في هذه الاستمارة أكاديمية الغرض ولا تستخدم لغير أغراض البحث)

أولاً: المعلومات الأساسية: الرجاء وضع علامة (√) على الإجابة المعينة:

1/ كم يبلغ العمر؟

أقل من ٣٠ عام () ٣٠ - ٤٥ عام () ٤٥ عام فما فوق ()

2/ ما هي عدد سنوات الخبرة؟

أقل من ٥ سنوات () من ٥ - ١٠ سنة () أكثر من ١٠ سنوات ()

3/ ما هو المؤهل العلمي؟

خريج ثانوي () خريج جامعي () فوق جامعي ()

4/ ما هو التخصص الوظيفي؟

إدارة أعمال () محاسبة () بنوك () أخرى ()

5/ هل قمت بالمشاركة في كورسات أو مؤتمرات خاصة بالتجارة الخارجية في داخل أو خارج السعودية؟

عدت كورسات () قليلة جداً () لم أشرك () ثانياً: المعلومات العامة: الرجاء وضع علامة (√)

على الإجابة المعينة:

المحور للفرضية الأولى: أثر المعرفة والفهم الصحيح لأنواع العقود التجارية بالنسبة للمتعاقد يؤدي إلى تقليل الخسائر في التجارة الخارجية.

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	أن يتفق المستورد السعودي والمصدر الخارجي على كل شروط العقد التجاري قبل بدء إجراءات التجارة الخارجية توافق عليها.					
٢	إن الامام والفهم الصحيح للعقود الخاصة بالتجارة الخارجية يؤثر عليها ويقلل الخسائر لدى المتعامل بها.					
٣	هل تتفق بأن أمثل وسائل الدفع الخارجي للعقود التجارية للمستورد السعودي هو الاعتماد المستندي.					
٤	تتفق مع المورد السعودي للتعاقد مع المصرف بإضافة خدمة خبير منه للبضائع المتعاقد عليها من الخارج.					
٥	إن أخطاء المستورد السعودي في شروط الاعتماد يؤثر في إبرام العقود التجارية الغير منفذه.					
٦	أن المواطن السعودي يتأثر بمتغيرات سعر السلعة الموردة من الخارج.					
٧	إن أفضل وسيلة للدفع للمصدر السعودي هي الدفع مقابل المستندات.					
٨	إن أفضل شروط الشحن البحري والجوي للمستورد السعودي عند التعاقد هو أن المصدر الخارجي يلتزم بشروط التكلفة للشحن والنقل والتأمين للبضاعة حتى ميناء الوصول عند الميناء السعودي.					

المحور للفرضية الثانية: تؤثر الأخطاء التعاقدية الناتجة من العميل المورد في إصدار خطابات الضمان المصرفية للتجارة الخارجية إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تؤثر على الميزان التجاري.

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	الأخطاء التعاقدية الناتجة من المورد السعودي في إصدار خطابات الضمان المصرفية للمصدر الخارجي تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات بالدولة.					
٢	إن زيادة الالتزامات الخارجية بسبب التجارة الخارجية تؤثر على ميزان المدفوعات بالسعودية سلباً.					
٣	إن المورد السعودي لا يطلب مساعدة المصارف له عند بداية التعاقد في التجارة الخارجية مما يؤدي لتحمله لخسائر محتملة من أخطاء التعاقد.					
٤	هل تتفق على إن المؤسسات السعودية لا تطلب أحياناً من المصدر الخارجي إرسال صورة المستندات بعد الشحن مباشرة للتأكد من سلامه الشروط من الاخطاء قبل إرسالها للتخليص.					
٥	توافق على إن المؤسسات السعودية المتعاملة مع المصارف التجارية تحتاج الى تأهيل عبر الكورسات والورش المتخصصة في التجارة الخارجية.					
٦	المصارف التجارية السعودية لا تقدم خدمة استشارية بصورة أمثل الى المؤسسات المتعاملة معها بالتجارة الخارجية.					
٧	هل توافق على إن عدم إصدار المورد السعودي لخطابات ضمان لصالح المصدر الخارجي يجنبه					



المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات

www.cimj.org

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الرابع عشر شهر (8) 2019

					لخسائر محتملة في عملية الاستيراد.	
--	--	--	--	--	-----------------------------------	--